واختاره الشيخ ابو محمد بن ابي زيد وابو الحسن القابسي وبه
كان يفتي القاضي ابن السليم وابن زرب وغيره وكانوا
يحكمون بانقضاء التغيير خمسة وسبعون عاما والعرب
تسمي السنين دقاقة الاعناق وعلى الراجح عند المولف
الاول والعمل الجاري بالحكم افوا الجري على عادته ش
فان اختلف
الشهود في سنه فالاقل ر يعني ان البينة اذا اختلفت
شهادتها في قدر سن المفقود حين فقد فقالت بينة
فقد وسنه كذا وقالت البينة الاخري بل فقد
وسنه بازيد فانه يعمل بقول البينة التي تشهد
بالاقل لانه احوط لحياة المفقود كما قال الرافعي الا سير
اذا تعذر وشهدت بينة انه تنصر طائعا وشهدت
اخري انه تنصر مكرها ان بينة الاكراه تقوم به
للاحتياط في اخراج ماله معنوي ان بينة الاكراه قد
علمت ما لم تعلم الاخري ش ويجوز شهاد نعم علي التقرير
ر يعني ان شهادة الشهود علي سن المفقود يجوز
ان تكون علي التقريب اي علي ما يقربونه بغلبة
ظنهم اي انهم يشهدون علي ما يغلب علي
ظنهم واعتمد ذلك للتعذر ش وحلف الوارث حيث
شاء اي واذا شهد الشهود علي سن المفقود علي
التقريب من غير قطع فان الوارث الذي يظن به
علم ذلك يحلف علي طبق شهادتهم علي القطع
فقوله اي حين شهدت البينة علي التقريب
اما لو شهدت بتاريخ الولادة فلا يمين ش وان تنصر
اسير فعلي الطوع ر يعني ان الاسير اذا تنصر او ارتد
فانه يحمل امره علي انه فعل ذلك طايعا لانه الاصل في

افعال

افعال المكلفين واقوالهم عند جهل الحال فيفرق بينه
وبين زوجته ويوقف ماله فان مات مرتدا كان للمسلمين
وان اسلم كان له بعض المفرق بينهما فان فرق بينه
وبين زوجته وجهل الحال علي المشهور ثم ثبت
اكراهه فيحال المفقود في زوجته فتفوت برجوع
الثاني وقيل لا تفوت بالرجوع لان الحال المبني لها زوجها
ص واعتدت في مفقود المعترك بين المسلمين بعد
انفصال الصفين ر يعني ان من فقد بسبب القتال
الحاصل لاجل الفتن بين المسلمين بعضهم بعضا
قربت الدار او بعدت اذا شهد البينة العدلة انه
حضر المعترك فان زوجته تعتد من حين فراغ القتال
ونحمل امر من فقد في ذلك علي القتال علي الموت
اما لو شهدت البينة انه خرج مع الجيش فقط
فتكون زوجته كالمفقود في بلاد المسلمين ويجري
فيه ما مر وما مشي عليه المولف خلاف ما نقله
ابن عرفة عن مالك وابن القاسم انها تعتد من
عن
يوم التقا الصفين قاله ح واعتذر المولف المتاخر
للقائلين بقوله اما ان يوم القتال تعطلوه يوم الانفصال
واما لان المراد انها تشرع في العدة بعد الانفصال
وتحسبها من يوم القتال تعطلوه وهل يلزم وجوبه
تغيير ان ر اي هل يلزم بالاجتهاد ثم تعتد
زوجته وهذا علي ان قوله الصحيح تغيير واما
علي انه جلاق فانه لا يلزم فعلا فتقعد زوجته
بائن الانفصال وهو تغيير اخر وبعبارة اعلم
انه مالكا قال ان زوجته تعتد من يوم التقا الصفين

Copyright © King Saud University